

عولمة النظام المالي

الدكتورة صوفيا شراد الدكتور رياض دنش
أستاذة محاضرة "ب" أستاذ محاضر "ب"
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة بسكرة

مقدمة

إن التفكير في إقامة نظام عالمي جديد والحاجة إليه، بدأت منذ الستينات من القرن الماضي وتعززت المطالبة به مع بداية السبعينات، وذلك من ناحية ترتيب الأوضاع الاقتصادية الدولية، وتخفيف حدة الهوة الاقتصادية الفاصلة بين دول الشمال المتقدم ودول الجنوب الفقير.

ومن الناحية السياسية، شهد المجتمع الدولي تغيرات كبيرة تمثلت في انهيار الكتلة الشرقية الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفياتي إلى عدد من الجمهوريات المستقلة وتوحيد ألمانيا، وانتهاء مظاهر الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة كبرى وحيدة في العالم.

وفي خضم هذه التطورات الدولية السياسية منها والاقتصادية والقانونية، ظهرت ظاهرة جديدة نتيجة لمجموع هذه التطورات التي شهدتها العالم، ألا وهي ظاهرة العولمة، ظاهرة يدعي أنصارها أنه من خلالها يبرز المستقبل ولا مستقبل بدونها.

ولقد بدأت تجليات العولمة تظهر في الاقتصاد العالمي، حيث صاحبها موجة تحرير التجارة العالمية بكل جوانبها السلعية والخدمية، والاستثمار المتعلق بالتجارة وغيرها، الأمر الذي مهد لظهور سوق عالمية واحدة، تتنافس فيها الدول والمنظمات الاقتصادية والشركات المتعددة الجنسيات.

كما أن النمو السريع للمعاملات المالية الدولية وتزايد حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي بفضل تكامل الأسواق المالية الدولية ساهم في الكشف عن شكل جديد للعولمة بدأت ملامحه العامة تتضح بسبب ثورة التكنولوجيا والمعلومات وهو ما يعرف بالعولمة المالية: ومن هنا تتحدد إشكاليتنا كآتي؟

- ماهي تأثيرات العولمة وفي شقها المالي بالخصوص على الاقتصاد العالمي؟

وللإجابة على الإشكالية، اعتمدنا الخطة التالية:

مقدمة.

الجزء الأول: من العولمة الاقتصادية إلى العولمة المالية.

أولاً: العولمة الاقتصادية.

- مفهوم العولمة الاقتصادية.

- مسببات العولمة الاقتصادية.

- أهداف العولمة الاقتصادية.

ثانياً: العولمة المالية.

- مفهوم العولمة المالية.

- العوامل المؤيدة للعولمة المالية.

مظاهر العولمة المالية.

الجزء الثاني: دور المنظّمات الدولية الاقتصادية في ترسيخ العولمة.

أولاً: في المجال النقدي والمالي الدوليين.

ثانياً: في مجال تحديد التجارة الدولية.

خاتمة.

الجزء الأول: من العولمة الاقتصادية إلى العولمة المالية.

شهد العقد الأخير من القرن العشرين تحول العالم إلى مجموعة من العلاقات الاقتصادية المندمجة فيما بينها، والتي تزداد عمقا وتداخلا بتوحيد النظام الاقتصادي والاجتماعي في العالم كله تقريبا.

وبذلك فرضت العولمة نفسها على حركة النشاط السياسي والاقتصادي العالمي، وتزايد - بظهورها - التداخل بين مصالح الدول والاهتمام المشترك بالمصالح السياسية والعلاقات الاقتصادية والتجارية، والتبادل الثقافي وحتى العلاقات الاجتماعية، الأمر الذي جعل انفتاح الحدود والتفاعل مع الحضارات والثقافات الأخرى مسألة مألوفة، وليست بالغير اعتيادية أو الغريبة إذا أحسن التعامل معها وكيفية معالجتها.

أولاً: العولمة الاقتصادية.

1 - مفهومها: العولمة الاقتصادية.

نعني بالعولمة الاقتصادية مجموعة من الحقائق المهمة التي تتمثل في تكامل أسواق النقد والمال الدولية، ونمو الصادرات العالمية بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج العالمي الإجمالي، وتدويل الإنتاج بمعنى توزيع إنتاج أجزاء السلعة الواحدة على عدد من دول العالم ومناطقه حسب ما تحدده تكلفة الإنتاج ومعدلات الربح، وهو ما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وتعاضل الشركات متعددة الجنسيات، ورفع حركة الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة.⁽¹⁾

كما تُعرّف العولمة الاقتصادية كذلك على أنها: "اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال وانتقال القوى العاملة، وانتقال الثقافات ضمن إطار رأسمالية حرية السوق، وبالتالي خضوع العالم لقوى السوق العالمية بما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية".⁽²⁾

وتعتمد العولمة الاقتصادية على خمس قوى رئيسية، هي:⁽³⁾

- حرية الاستثمار في أي مكان في العالم.
- حرية إقامة الصناعة في أنسب الأماكن لها في العالم.
- عالمية الاتصالات.
- عالمية المعلومات.
- عالمية النمط الاستهلاكي.

2- مسبباتها:

اقتربت العولمة بظواهر متعددة استجذت على الساحة العالمية، أو ربما كانت موجودة من قبل ولكن زادت من درجة ظهورها، وهذه الظواهر أو العوامل أو حتى المسببات قد تكون اقتصادية أو سياسية أو حتى ثقافية.

أ- ثورة تكنولوجيا المعلومات:

لقد ارتبط مصطلح العولمة أشد الارتباط بالثورة العلمية والمعلوماتية الجديدة، والتي تكتسح العالم منذ بداية التسعينات.

فالثورة العلمية والتكنولوجية، هي التي جعلت العالم أكثر اندماجا، وهي التي سهلت حركة الأفراد ورؤوس الأموال والسلع والمعلومات والخدمات، وهي التي جعلت المسافات تتقلص وأصبحت المعلومات في وقتنا الحاضر عنصرا أساسيا لا غنى عنه في أي نشاط، وأصبحت معدلات نمو الاقتصاد القومي ترتبط ارتباطا وثيقا بكمية المعلومات التي بحوزة الدولة أو المؤسسة المنتجة وتوظيفها وتطبيقها في كل عناصر الإنتاج.⁽⁴⁾

وتوجد دراسات ومعايير تشدد عليها الدول عند اختيارها للتكنولوجيا، أهمها:⁽⁵⁾

- براءات الاختراع والتراخيص، أين تسمح الشركة صاحبة الابتكار بالسماح لشركة في دولة نامية باستخدامه.
- الاستيراد والتقليد: هو أسلوب اتبعته العديد من الدول، حيث تقوم باستيراد سلعة معينة، ثم تقوم بفكها وتجزئتها للتعرف على كيفية صنعها.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة: أين يكون الشريك في مشروع ما هو المسؤول عن نقل التكنولوجيا.

ب- تحرير التجارة الدولية:

في سنة 1947م، نشأت الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية "G.A.T.T"، والتي دعت إلى تحرير التجارة الدولية ونبذ كل صور التدخل فيها، وبذلك دخلت مسيرة تحرير التجارة الدولية مرحلة جديدة تقوم على أساس التبادل المتكافئ الذي أدى بدوره إلى قيام جولات من المفاوضات متعددة الأطراف قصد تحقيق المزيد من عمليات التحرير، التي انتهت بإنشاء

منظمة التجارة العالمية "OMC"، لتكون مسؤولة عن الإشراف على التجارة الدولية والعمل على تحريرها، وقد أدت التطورات التي صاحبت عملية تحرير التجارة الدولية إلى تسارع فتح الأسواق وعودتها.

ج- الشركات العالمية متعددة الجنسيات:

ساهمت الشركات المتعددة الجنسيات بشكل كبير في بلورة ظاهرة العولمة، فقد تنامت هذه الشركات بسرعة كبيرة واستفادت كثيرا من المزايا، التي تمنحها العولمة في المقابل، كتسهيل انتقال رؤوس الأموال وإيجاد أسواق جديدة لصرف المنتجات.

د- التكتلات الإقليمية الدولية:

شهد العقد الأخير من القرن العشرين، ظهور بعض التكتلات الإقليمية الدولية، مثل منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية "نافتا"، حيث أخذت هذه التكتلات الدولية شكل أسواق مشتركة وأهمها:

- الاتحاد الأوروبي.
- الكوميسا (اتحاد جنوب وشرق آسيا).
- ETAA منطقة التجارة الحرة للأمريكتين.

هـ- الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية، ببس باعتباره أحد مصادر التمويل الخاص الطويل الأجل فحسب، بل لحجم المنافع التي تُصاحب تدفقات هذا الاستثمار، والتي يتمثل أهمها في نقل التكنولوجيا، وزيادة الصادرات المحلية والنفاد للأسواق الخارجية وتأثيره الإيجابي على الاستثمار المحلي.

ولقد أدت التغيرات التي شهدتها العلاقات الاقتصادية الدولية خلال العقدين الماضيين من القرن العشرين، إلى تنامي ظاهرة العولمة وانفتاح الأسواق العالمية، مما نتج عنه زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه دول العالم المختلفة، بحيث أصبحت تمثل الحجم الأكبر في الاقتصاد العالمي وتساهم في تنظيمه أكثر من التجارة الخارجية.⁽⁶⁾

3- أهدافها:

تتمثل أهداف العولمة الاقتصادية، فيمايلي:⁽⁷⁾

- أ- يتمثل الهدف الأول في إلغاء كل الحواجز والرسوم الجمركية والإدارية، للوصول إلى سوق عالمي موحد يجمع بين أجزاء العالم كله، ويشمل كافة قطاعاته ومؤسساته وأفراده.
- ب- يتمثل الهدف الثالث في البلوغ إلى ما يسمى بالهوية العالمية، فالعالم كله قرية واحدة، تجمع بين أجناس بشرية تتقارب فيما بينها تدريجيا، وتنسجم مع بعضها البعض.

كل هذه الأهداف التي تعمل العولمة الاقتصادية على تحقيقها، تنطلق من فكرة تمثل أهم مزايا العولمة الاقتصادية، وهي زيادة درجة الارتباط المتبادل بين الشعوب والدول والحكومات والمنظمات والشركات متعددة الجنسيات، وبصفة خاصة خلال عمليات الاتصال والانتقال الفعلي للسلع والخدمات والأفكار والوصول بها عبر الحدود إلى سوق عالمية واحدة.⁽⁸⁾

ثانياً: العولمة المالية.

أدت عمليات تحرير التجارة الدولية وتكامل الأسواق الدولية كذلك إلى تنامي حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي، حيث كشفت هذه التطورات المتسارعة للمعاملات المالية الدولية إلى وجه آخر للعولمة ألا وهو العولمة المالية.

1- مفهوم العولمة المالية:

إن المراحل التي مرت بها العولمة المالية، ساهمت - إلى حد كبير - في إعطاء مجموعة من التصورات لها.

- يقصد بالعولمة المالية بأنها: "عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال تتلاشى في ظلها كل أشكال الحواجز الجغرافية والتنظيمية، لتسود بذلك حرية التدفقات المالية من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف أشكال رؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط، في أثناء البحث عن أعلى العوائد وأقل المخاطر".⁽⁹⁾

و تعني العولمة المالية كذلك: فتح الأسواق المالية المحلية وربطها بالأسواق العالمية من خلال إلغاء القيود على رؤوس الأموال، والتي أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية والتي أصبحت أكثر ارتباطاً وتكاملاً.⁽¹⁰⁾

و يمكن الاستدلال على العولمة بمؤشرين اثنين، هما:⁽¹¹⁾

♦ **المؤشر الأول:** ويُقصد به تطور حجم المعاملات عبر الحدود من الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة، حيث تشير البيانات إلى المعاملات الخارجية من الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10 % من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980، بينما وصلت إلى ما يزيد على 100% في كل من الـو.م.أ أو ألمانيا عام 1996، وعلى ما يزيد عن 200% في كل من فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام.

♦ **المؤشر الثاني:** ويتمثل في تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، حيث تشير الإحصائيات إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي، قد ارتفعت من 200 مليار دولار في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار أمريكي

عام 1995 وهو ما يزيد عن 84% من الاحتياجات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام.

2- العوامل المؤدية للعولة المالية:

اجتمعت عدة عوامل لتفسير ظاهرة العولة المالية ومسبباتها، وهي كالتالي:

أ- تنامي الرأسمالية المالية:

ونعني به أن النمو الكبير الذي حققه رأس المال والأهمية المتزايدة له هو الذي أعطى قوة دفع حقيقية للعولة المالية، وتتجسد هذه الأهمية في صناعة الخدمات المالية " قروض، استثمارات مالية" ونتج عن ذلك ما يسمى بالاقتصاد الرمزي، وهو الاقتصاد الذي تحركه رموز ومؤشرات البورصات العالمية، وهذا ما يساعد على نقل الثروة العينية من مستثمر إلى آخر محليا ودوليا دون قيود.⁽¹²⁾

ب- ظهور فائض كبير في رؤوس الأموال:

عجزت بعض الأسواق الوطنية على استيعاب الأحجام الضخمة من المدخرات والفوائض المالية، الأمر الذي أدى إلى اتجاهها نحو أسواق خارجية بحثا عن فرص استثمار أفضل ومعدلات ربح أعلى.⁽¹³⁾

ج- ظهور الابتكارات المالية:

ارتبطت العولة المالية بظهور أدوات جديدة، استقطبت الكثير من المستثمرين، منها: المشتقات، Derivatives التي يتعامل مع التوقعات المستقبلية، وتشمل المبادلات والخيارات إضافة إلى تداول الأدوات التقليدية المتداولة في سوق الأوراق المالية " الأسهم والسندات"⁽¹⁴⁾

د- التقدم التكنولوجي:

ساهم هذا العنصر - إلى حد بعيد - في دمج وتكامل الأسواق المالية على المستوى العالمي، وهذا ما أثر في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق إلى آخر.

هـ- التحرير المحلي والدولي لرؤوس الأموال:

لقد ارتبطت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي والدولي، وقد زادت سرعة معدلات نمو التدفقات خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي نتيجة للسماح للأفراد بحرية تحويل العملة المحلية إلى عملات أجنبية واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية والرأسمالية.⁽¹⁵⁾

و- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية:

لقد عملت التغيرات التي طرأت على صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها، على إسراع وتيرة العولة المالية، مثل دخول مؤسسات مالية غير مصرفية تنافس البنوك التجارية

من خلال ما تقدمه من خدمات، والتحديث في الصناعة المصرفية، وإدخال خدمات متطورة في أعمال البنوك.

3- مظاهر العولمة المالية:

يمكن الحديث عن مظاهر العولمة المالية في ثلاث عناصر أساسية:

أ- التخفيف من القيود والحواجز التنظيمية:

وتتمثل في عملية تنظيم التشريعات والقوانين وإعادة النظر فيها حتى تواكب متطلبات التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق، وكل هذا بغية زيادة المنافسة بين المؤسسات المالية العالمية في الأسواق المالية.

ب- إزالة الحواجز الفاصلة بين الأسواق:

يعتبر هذا العنصر أهم مظهر يجسد ويعبر عن العولمة المالية، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى إلغاء وإزالة الحدود والحواجز المكانية والزمانية، وهذا يتطلب اندماج الأسواق المحلية مع الأسواق العالمية في إطار متطلبات التحرير المالي، والعمل من جهة أخرى على تكامل الأسواق الوطنية في حد ذاتها.

ج- تراجع دور الوساطة المالية:

لقد تراجع نشاط البنوك التجارية بسبب أزمة الاستدانة التي بدأت عام 1982م، الأمر الذي عمل على تقليص عدد المقترضين القادرين على الوفاء بالدين وكذلك عدد البنوك المستعدة للاشتراك بهذا النوع من الوساطة.

الجزء الثاني: دور المنظمات الدولية الاقتصادية في ترسيخ العولمة.

تلعب المنظمات الدولية الاقتصادية دورا كبيرا في الترويج للعولمة، خاصة المالية منها، باعتبارها أكثر وأهم النشاطات الاقتصادية المستوعبة لها، وذلك بعد انتشار الأسواق المالية الدولية.

فالعولمة في حقيقتها مجموعة من التغيرات، أهمها: زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية في إطار وحدة الأسواق، وكذلك النمو المتزايد في حجم المبادلات التجارية، وكل هذه المعطيات تتحقق من خلال الشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية والمؤسسات الاقتصادية الدولية مثل: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير إضافة إلى منظمة التجارة العالمية.

إن الفكر الليبرالي والرأسمالي الذي أنشأ هذه المؤسسات الدولية الاقتصادية ومكنها من وضع العولمة حيز التنفيذ، جعل منها سلطة عليا تتحكم في النظام الاقتصادي العالمي.

أولا: في المجال النقدي والمالي.

كان من نتائج الحرب العالمية الثانية، حصول العديد من الدول من الدول النامية على استقلالها السياسي، الأمر الذي دفعها إلى وضع سياسة تنمية تكفل لها معالجة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية لأن وضعيتها آنذاك كانت تشهد تدهور في جميع المجالات.

ويهدف تطبيق هذه السياسة التنموية، تطلب الأمر موارد مالية كبيرة - كانت تفتقدها أصلاً- الأمر الذي دفعها إلى اللجوء إلى المؤسسات النقدية والمالية الدولية للحصول على التمويل اللازم لمشاريعها التنموية، وبرامج إصلاحها الاقتصادي.

1- صندوق النقد الدولي:

هو "هيئة" أو مؤسسة عالمية نقدية، تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي، وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار وعلاج العجز المؤقت في ميزان مدفوعات الدول الأعضاء".⁽¹⁶⁾

وهو كذلك عبارة عن مؤسسة تمثل الحكومات، أنشئت بموجب معاهدة دولية "بريتون وودز" تولى وضع مواده ممثلون عن 45 دولة، للإشراف على النظام العالمي الجديد.⁽¹⁷⁾

ووفقاً للمادة الأولى من اتفاقية تأسيسه، فإن الصندوق يعمل على:

- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي، بواسطة هيئة دائمة تهئ سبل التشاور فيما يتعلق بالمشكلات النقدية.

- العمل على تحقيق ثبات أسعار الصرف وتجنب المنافسة التخفيضية لأسعار الصرف.

- المساهمة في إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الخاصة بالعملات الجارية بين الأعضاء، وفي التخلص من قيود الصرف التي تعيق تزايد التجارة الدولية.

- تسيير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، والمساهمة بذلك في تحقيق وحفظ مستويات مرتفعة من التشغيل والدخل الحقيقي، وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الأعضاء، باعتبارها أهدافاً أساسية للسياسة الاقتصادية.

2- البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

يعتبر البنك العالمي مؤسسة اقتصادية عالمية مسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي، والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، ولذلك فإن مسؤوليته تنصب أساساً على سياسات التنمية والاستثمارات، وسياسات الإصلاح الهيكلي، وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، وكذلك يهتم البنك العالمي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال".⁽¹⁸⁾

و تتمثل أهداف البنك الدولي فيما يلي:

- تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية، وذلك عن طريق حماية المستثمر الأجنبي من مخاطر الاستثمار غير التجاري.
- تنمية وتشجيع كل من التجارة والاستثمارات الدولية والعمل على استقرار موازين مدفوعات الدول الأعضاء.
- تشجيع الاستثمارات الإنتاجية اللازمة لتنمية وتعمير أقاليم الدول الأعضاء، وتنمية مواردها الإنتاجية إلى جانب المعاونة في رفع إنتاجية ومستوى المعيشة وظروف العمل في الدول الأعضاء.

وقد وضع البنك أهدافا جديدة في سنة 2008، وهذه أهمها:

- ضرورة الالتفات للدول ذات المداخيل المتوسطة باقتصاديات سريعة النمو: كالهند والصين والبرازيل، لأنها تضم 70%، من الشعوب الأفقر في العالم.
- زيادة الدعم للدول الخارجة من نزاعات ودعم أكبر للدول العربية.
- تحسين فرص الحصول على أدوية علاج الإصابة بالمalaria والفيروس المسبب لمرض الإيدز وكذلك اتخاذ موقف أشد في المسائل التجارية والبيئية.

3- علاقة صندوق النقد الدولي بالبنك الدولي في مجال ترسيخ العوالة:

لقد نشأ كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بموجب اتفاقية "بريتون وودز"، وهما يمثلان المنظمتان التوأم والتي تجسّد العوالة المالية، وهذا كالآتي: (19)

أ- التنسيق بين برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

يقوم صندوق النقد الدولي - بمناسبة علاجه للمشاكل الاقتصادية في الدول النامية - إلى تقديم وصفة تتكون من شقتين:

- الشق الأول: سياسات تقليل الفجوة في موارد القطاع الخاص.

و يقصد بها تشجيع القطاع الخاص بكل الوسائل حتى يتمكن من القيام بدوره الاقتصادي وذلك عن طريق:

- تخفيض الضرائب على مداخيل وإيرادات القطاع الخاص وإلغاء التدخل الحكومي في مجال تسعير منتجاته.

- الشق الثاني: سياسات تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة ويتحقق ذلك بالتخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله الدولة، وخفض الأجور ووضع حد أقصى لها، وزيادة أسعار الخدمات العامة للحكومة، مثل خدمة النقل والتعليم والصحة.

وفي حالة عدم تحقيق وتطبيق هذه السياسة، يتم وقف حق الدولة في الحصول على الموارد المالية المقررة في البرنامج، وفي المقابل وعندما تلجأ دولة نامية إلى البنك الدولي لطلب حل مشاكلها الاقتصادية، فإن البنك يشترط موافقتها على ما يراه صندوق النقد الدولي أولاً، وهذا ما يثبت التنسيق الكبير بين برامج التثبيت لصندوق النقد الدولي، وبرامج التكيف الهيكلي للبنك الدولي.

ب- سيطرة رأس المال الدولي:

و هذا هو الهدف الخفي وراء برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بحيث يعملان على زيادة الفجوة بين عالم الشمال الغني وعالم الجنوب الفقير، بهدف السيطرة على كل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.

ج- عدم فعالية برامج المؤسسات "بروتون وودز":

تعتبر مخططات استقرار الاقتصاد الكلي وبرامج إعادة الهيكلة التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي من أهم الآليات التي يعتمد عليها في تحقيق سياسته، هذه الأخيرة أثبتت عدم نجاعتها، حيث أن إعادة الهيكلة أدت - في غالب الحالات - إلى تقليص المداخيل الحقيقية، وتدعيم نظام التصدير القائم على اليد العاملة الرخيصة، وبالتالي نستطيع القول أن هذه المنظمات ذات أثر مباشر في عولة ظاهرة الفقر حيث أن من نتائج تطبيق هذه البرامج ماييلي:

- انخفاض معدل النمو.
- عدم فعالية التخفيض من العملة والذي أدى إلى زيادة التضخم.
- ارتفاع نسبة البطالة.
- زيادة الفوارق الاجتماعية بين الدول وداخل الدولة في حد ذاتها.

د- ممارسة نوع من السلطة الوصائية على الدول النامية:

يذهب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تطبيقهما لبرامجهما إلى أبعد مما كان مقرراً في نظامهما فصندوق النقد الدولي أصبح يلعب دور المراقب على السياسة المالية والجبائية للدولة بعد إقراضه لبنوكها المركزية، فتجد الدول المدينة نفسها تحت وصاية اقتصادية وسياسية في شكل حكومة موازية مكونة من المؤسسات المالية الدولية.

هـ- تعمل مؤسسات "بريتون وودز" خاصة صندوق النقد الدولي مع النوادي المالية⁽²⁰⁾ "نادي باريس"، حيث لا تُقبل إعادة جدولة ديون بلد ما، إلا إذا وُجد اتفاق بين الصندوق والنادي على إعادة ترتيب خدمة الديون..

و- تعمل المؤسسات المالية بجهد كبير لتحقيق مصالح الدول الدافئة، والتي تمثل أكبر المساهمين بها فالهدف من نشاطها هو تجميع العملة الصعبة الكافية لضمان مستوى معين من المدفوعات، وفي المقابل حلت سياستها الإصلاحية المعانة للدول والتدخل في شؤونها الداخلية واستنزاف مواردها.

ثانيا: في مجال تحرير التجارة الدولية.

بموجب اتفاقية مراكش المبرمة بالمغرب في 15 أبريل 1994 تم الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية، حيث تنص المادة الأولى منها على أنه قد أُنشئت بمقتضى هذا منظمة التجارة العالمية.⁽²¹⁾

وتهدف هذه المنظمة إلى تحرير التجارة الدولية والاستفادة من المزايا الاقتصادية النسبية لكل دولة على حدى.

والواقع أن الجذور الحقيقية لإنشاء المنظمة، يعود إلى الاتفاق العام للتعريفات والتجارة، والذي أُبرمَ في 30 أكتوبر 1947، ودخل حيز التنفيذ في 01 جانفي 1948، واتخذ مدينة "جنيف" مقراً للسكترارية الدائمة له.

وكانت اتفاقية "الجات" تهدف في الأساس إلى رفع الحواجز الجمركية وتحرير التجارة الدولية تدريجيا، وهو الأمر الذي تم في النهاية بإنشاء منظمة التجارة العالمية، لكي تنشأ منظمة دولية بديلا عن السكترارية الدائمة لاتفاقيات الجات.

ويظهر دور المنظمة العالمية للتجارة في ترسيخ العولة كآلاتي:

1- الاتجاه نحو استكمال مؤسسات الاقتصاد العالمي:

يعتبر قيام منظمة التجارة العالمية انتصارا لنظرية الاقتصاد الحر، الذي يتبنى مفهوم حرية التجارة الدولية، ومنذ عام 1944، بدأ دور المؤسسات المالية الدولية في الظهور، وذلك بإبرام اتفاقيات "بريتون وودز"، والتي أوجدت صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، غير أن الرغبة في استكمال هيكل الاقتصاد العالمي في مسائل تجارة السلع والخدمات وغيرها، دفع إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية.

وبإنشائها دخل النظام الاقتصادي العالمي مرحلة جديدة في تطوره، حيث أكد المجتمعون على العمل من أجل تحقيق انسجام شامل للسياسات في مجال التبادل والنقد والتمويل، بما في ذلك التعاون بين منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل تحقيق هذا الهدف.

2- منظمة التجارة العالمية هي المرجع الأساسي في كل ما له علاقة بعولة مجال

التجارة:

بهدف تحقيق أهدافها، تتدخل المنظمة العالمية للتجارة في التشريعات الداخلية للدول، فتقوم بإلغاء كل ما تراه ضد حرية التجارة مثل قوانين البيئة، الصحة والعمل. وبذلك، وفي ظل هذا التوجه للتجارة الدولية، فإن الدول معرضة - لا محالة - لفقدان كل أشكال الرقابة أو الحماية على قطاعاتها المختلفة: الزراعة، الصحة والموارد الطبيعية.

3- الأهداف والمبادئ التي تقوم عليها المنظمة:

تعمل منظمة التجارة العالمية على تحرير التجارة العالمية، وفتح الأسواق لكن هذه الأهداف تصب في مجملها في مصلحة الدول المتقدمة، لأن منتجاتها قوية وذات مواصفات عالية وهذا ما لا يتوافر عند الدول النامية، فالمنافسة العادلة التي تدعو لها المنظمة منافسة وهمية تغطي بها على أهدافها الحقيقية، لأنه لا يُعقل وليس من العدل إعمال قواعد للمنافسة بين خصمين متفاوتين تفاوتاً كبيراً، خصم قوي جداً وخصم ضعيف جداً. إذن، إن القانون الذي تطبقه المنظمة والمبادئ التي تقوم عليها هي من صنع الدول الكبرى ولا يُراد للدول النامية إلا الإذعان لها وفتح أسواقها أمام منتجاتها، فالكلمة الأولى والأخيرة لسلطة العوالة.

خاتمة:

حمل النظام العالمي الجديد مسائل جديدة أهمها: العوالة في غالبية مجالات الحياة وما تضمنتها من ثورة المعلومات، وتآكل سيادة الدول إزاءها تدريجياً، ثم تنشيط وتوسيع التجارة الحرة في العالم من خلال إنشاء منظمة التجارة العالمية. وجعل العالم كله يندمج تحت إطار ما يسمى بالمنافسة بين أشخاصه الفاعلة من دول ومنظمات دولية وحتى الشركات متعددة الجنسيات. كل هذه التطورات ساهمت في حركية وتنامي رؤوس الأموال لتكون مظهراً جديداً من مظاهر العوالة الاقتصادية.

إن هذه الخارطة الجديدة للاقتصاد العالمي، لا يمكن لها أن تُفْلَت من تحكم المؤسسات الاقتصادية الدولية، والتي تعمل بجهد كبير في ترسيخ العوالة بكل أبعادها، فموجب الصلاحيات التي تمتلكها وفي إطار أهدافها المعلنة، تخترق هذه المنظمات الحدود الوطنية وتشكل تهديداً حقيقياً لهيبة وسيادة الدول الأعضاء.

الهوامش:

- (1) عبد الله غالم، العوالة المالية والأنظمة المصرفية العربية، الطبعة الأولى، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013، ص21.

- (2) هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي** الأردن: دار حامد، 2009، ص229.
- (3) إيمان رحال، **أسواق الأوراق المالية الدولية بين مظاهر التجديد والأزمات المالية- دراسة حالة الأزمة المالية العالمية 2008** - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية: تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011/2012، ص57.
- (4) صلاح الدين حسن السيسي، **النظم والمنظمات الإقليمية والدولية**، القاهرة: دار الفكر العربي 2007، ص23.
- (5) عبد الله غالم، مرجع سابق، ص23.
- (6) فريد أحمد قبلاق، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، 2008، ص02.
- (7) عبد الله غالم، مرجع سابق، ص31.
- (8) المرجع نفسه، ص32.
- (9) ساعد مرابط وأسماء بلميهوب، "العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة" مداخله مقدمة إلى الملتقى الدولي حول أساسيات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، يومي 21 و22 نوفمبر 2006 ص04.
- (10) إيمان رحال، مرجع سابق، ص71.
- (11) صالح مفتاح، **العولمة المالية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد02، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2002، صص: 217، 216.
- (12) إيمان رحال، مرجع سابق، ص73.
- (13) شذا جمال خطيب، **العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2008، ص21.
- (14) المرجع نفسه، ص22.
- (15) إيمان رحال، مرجع سابق، ص73.
- (16) عبد الحميد عبد المطلب، **النظام المالي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر** الإسكندرية: 2002، ص84.
- (17) بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2003، ص176.
- (18) الطاهر برياص، **أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد- دراسة حالة الجزائر** - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص: نقود وتمويل قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة بسكرة 2008/2009، ص34.
- (19) لقد عرف صندوق النقد الدولي العولمة بأنها: "تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل متعددة منها: زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، التدفقات الرأسمالية الدولية وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا".
- (20) يقصد بالنوادي المالية "كنادي باريس" أو "نادي لندن".
- (21) مصطفى سيد عبد الرحمن، **المنظمات الدولية المتخصصة**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2004 ص72.